التأكيد

*مبحث فى* أصول الفقه

*إعداد / ميسون عقباوى*

*قسم الدعوة وأصول الدين*

*كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*maysoun.akabawy31@gmail.com*

**الخلاصة – هذا البحث يبحث فى التأكيد
الكلمات المفتاحية –الترادف ، التوكيد ، التابع**

**المقدمة.I**

 **الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة التأكيد**

 **.عنوان المقالII**

**تكلم الإمام البيضاوي على التأكيد بعد كلامه على الترادف متبعًا في ذلك الإمام الرازي لما بينهما من الشبه، وقد سبق الفرق بينهما، وعرفه البيضاوي بقوله: التأكيد هو تقوية مدلول لفظ بلفظ آخر مستقل بالإفادة. ليس هذا نص عبارة البيضاوي، ولكن هذا هو ما يقصده من التعريف.**

**فقوله: تقوية مدلول لفظ بلفظ آخر جنس يشمل التوكيد وغيره كالتابع، ويخرج عنه الترادف لأنه لا تقوية فيه. وقوله: مستقل بالإفادة فصل يخرج التابع؛ لأنه لا يستقل بالإفادة، بل لا بد له من المتبوع، وقد اتفق جمهور العلماء على أن التوكيد جائز عقلًا وواقع في اللغة؛ لأن المقصود به الاهتمام ودفع توهم المجاز من اللفظ المؤكد، وهذا غير ممتنع عقلًا ولا شرعًا ولا لغة.**

**وخالف في جوازه بعض الناس محتجًا بأنه لا يفيد فائدة جديدة، والأصل في الكلام التأسيس دون التأكيد، وهذا قول لا عبرة به بعد وقوع التوكيد في اللغة، ووروده في القرآن والسنة النبوية، والتوكيد بالمعنى الذي ذكره البيضاوي أعم من التأكيد بالمعنى الذي قصده النحويين؛ لأن الأصوليين يجعلون أن الداخلة على الجملة من ألفاظ التوكيد، والنحويون لا يجعلون ذلك من التوكيد المصطلح عليه عندهم.**

**وجملة ما قاله الإمام البيضاوي في التأكيد أن التأكيد قسمان؛ أحدهما: تأكيد اللفظ بنفسه سواء كان مفردًا نحو: جاء زيد زيد، أو مركب نحو قوله -عليه الصلاة والسلام-: ((لأغزون قريشًا، والله لأغزون قريشًا، والله لأغزون قريشًا))، وثانيهما: تأكيده بغيره، وهذا تحته نوعان:**

**النوع الأول: أن يكون المؤكد مفردًا، يعني: ليس جملة أعم من أن يكون مفردًا حقيقيًّا أو مثنى أو جمعًا، وهذا النوع يؤكد بألفاظ معروفة، فالمفرد يؤكد بالنفس والعين فيقال: جاء زيد نفسه أو عينه، والمثنى يؤكد بكلا في المذكر وبكلتا في المؤنث، فيقال: جاء الزيدان كلاهما، وجاءت المرأتان كلتاهما، والجمع يؤكد بكل وأجمع وأخوات أجمع؛ وهي: أكتع وأبتع وأبصع، قال تعالى: [الحجر: 30] ويقال: جاء القوم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون.**

**النوع الثاني: أن يكون المؤكد جملة، وهذا النوع يؤكد بأن مثل: {ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ } [الأحزاب: 56] يقول الإمام الرازي -رحمه الله-: "أن التأكيد هو اللفظ الموضوع لتقوية ما يفهم من لفظ آخر".**

**ثم يتكلم عن أن الشيء إما أن يؤكد بنفسه أو بغيره كما فسرنا ذلك، والذي يؤكد بغيره على ثلاثة أقسام؛ فإن لفظ التأكيد إما أن يختص بها المفرد، وهو لفظ العين والنفس، أو المثنى وهو كلا وكلتا، أو الجمع وهو أجمعون وأكتعون وأبصعون والكل، ولفظة الكل يسمونها أم الباب. وقد يكون داخلًا على الجمل مقدم عليها، كصيغة إن وما يجري مجراها.**

**أيضًا تكلم الإمام الرازي عن حسن استعمال التوكيد، والخلاف فيه مع الملاحدة الطاعنين في القرآن، والنزاع إنما يقع في جوازه عقلًا أو في وقوعه، أما الجواز فهو معلوم بالضرورة؛ لأن التأكيد يدل على شدة اهتمام القائل بذلك الكلام، وأما الوقوع فاستقراء المذاهب بأسرها يدل عليه.**

**واعلم أن التأكيد وإن كان حسنًا إلا أنه متى أمكن حمل الكلام على فائدة زائدة وجب صرفه إليها. أيضًا من فوائد التأكيد حسن التأكيد على الاشتراك.**

هل التأكيد واقع في اللغة؟

**نعم التأكيد واقع في اللغة، وحكاه الطرطوشي في (العمد) عن قوم أنهم أنكروا التأكيد، ومن أنكره -كما قلنا- فهو مكابر؛ إذ لولا وجوده لم يكن لتسميته تأكيدًا فائدة، فإن الاسم لم يوضع إلا لمسمى معلوم، وكذلك وقع في القرآن الكريم والسنة النبوية، وأنكرت الملاحدة وقوعه في السنة، لكن كما نقلنا عن الإمام الرازي في (المحصول) أن خلافهم أيضًا في القرآن وهو ممنوع، فإنهم حكموا بكونه في لسان العرب لنوع من القصور عن تأدية ما في النفس، فاحتيج إلى التأكيد، والله تعالى غني عن ذلك.**

**وضلوا من حيث جهلوا؛ لأن القرآن الكريم نزل بلغة العرب ومنوال كلامهم، وهو -أي: التوكيد- من محاسن الكلام، فهل التأكيد حقيقة؟ إذا ثبت وقوعه لغة فهو حقيقة، لكن رأينا أن هناك بعض الناس زعم أن التوكيد مجاز؛ لأنه لا يفيد إلا ما أفاده المذكور الأول حكاه الطرطوشي، ثم قال: "ومن سمى التأكيد مجازًا فيقال له: إذا كان التأكيد بلفظ الأول نحو: عَجِل عجل ونحوه، فإن جاز أن يكون الثاني مجازًا كان الأول كذلك؛ لأنهما لفظ واحد على معنى واحد، وإذا بطل حمل الأول على المجاز بطل حمل الثاني عليه؛ لأنه مثله".**

هل التأكيد خلاف الأصل؟

**نعم التأكيد على خلاف الأصل، فلا يحمل اللفظ عليه إلا عند تعذر حمله على فائدة مجددة، وهو معنى قولهم: إذا دار اللفظ بين حمله على التأسيس أو التوكيد فالتأسيس أولى؛ لأنه أكثر فائدة، ويكتفى في تلك الفائدة بأي معنى كان، وشرط الطرطوشي كونها من مقتضى اللسان، فحذى بها حذو اللفظ قال: "ولا يجوز حمله على فائدة يخرجها الفقهاء ليست من مقتضى لسان العرب؛ لأن ذلك وضع لغة عليهم". وما قاله الطرطوشي ضعيف؛ لأن المفهوم من دلالة اللفظ ليس من باب اللفظ، حتى يلتزم فيه أحكام اللفظ.**

أقسام التأكيد:

**التأكيد ينقسم إلى لفظي ومعنوي، فاللفظي يجيء لخوف النسيان، أو لعدم الإصغاء أو للاعتناء، وهو تارة بإعادة اللفظ وتارة يُقوى بمرادفه، ويكون في المفردات والمركبات، وزعم الإمام الرافعي في الطلاق أنه أعلى درجات التأكيد.**

**قال إمام الحرمين: "وينبغي فيه شيئان؛ أحدهما: الاحتياط بإيصال الكلام إلى فهم السامع إن فرض ذهول أو غفلة. والثاني: إيضاح القصد إلى الكلام، والإشعار بأن لسانه لم يسبق إليه، ويمثله النحويون بقوله تعالى: [الفجر: 21، 22] وجعلهم } تأكيدًا لفظيًّا مردود؛ فإنه ليس بتأكيد قطعًا بل هو تأسيس، والمراد: صفًّا بعد صف ودكًّا بعد دك، وكذلك ألفاظه إذا كررت فكل منها بناء على حدته، والعجب منهم كيف خفي ذلك عليهم.**

**أما المعنوي وهو إما أن يختص بالمفرد كالنفس والعين وجمعاء وكتعاء، أو بالاثنين ككلا وكلتا، أو بالجمع ككل وأجمعين وجَمْع وكَتْع، وكل ما في معناه للتجزي والنفس والعين للمتشخص غير المتجزي، وإما أن يختص بالجمل ككأنّ وإنّ وما في معناهما، وفائدته تمكين المعنى في نفس السامع ورفع التجوزات المتوهمة، فإن التجوز يقع في اللغة كثيرًا، فيطلق الشيء على أسبابه ومقدماته، فإنه يقال: ورد البرد إذا وردت أسبابه، ويطلق اسم الكل على البعض، نحو: {ﭑ ﭒ ﭓ } [البقرة: 197] و{ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ } [البقرة: 233] قيد بالكمال ليخرج احتمال توهم بعض الحول الثاني".**

**والتوكيد يحقق أن اللفظ حقيقة، فإذا قيل: إن كان رافعًا لاحتمال التخصيص في نحو قولهم: قام القوم كلهم، ورافعًا أيضًا للمجاز في نحو قولهم: جاء زيد نفسه، فهذه فائدة جديدة، فكيف أطبقوا على أن المقصود من التوكيد التقوية؟**

**يقول الزركشي: "إن الاحتمال المرفوع تارة يكون اللفظ مترددًا فيه وفي غيره على السواء، وتارة يكون احتمالًا مرجوحًا، ورفع الاحتمال الأول فائدة زائدة؛ لأن التردد اللفظي بينه وبين غيره ليس فيه دلالة على أحدهما، كما أن الأعم لا يدل على الأخص، فدفع ذلك الاحتمال تأسيس، أما الاحتمال المرجوح فهو مرفوع بظاهر اللفظ؛ لأن اللفظ ينصرف إلى الحقيقة عند الإطلاق، والتأكيد يُقوي ذلك الظاهر".**

**وها هنا أمور أثبت الإمام ابن مالك قسمًا ثالثًا، وهو ما له شبه بالمعنوي وشبه باللفظي وإلحاقه به أولى، كقولك: أنت بالخير حقيق قَمِين، ونوزع في هذا المثال ولا نزاع؛ لإجماع النحويين على أن من التوكيد: مررت بكم أنتم.**

**الأمر الثاني: هل أنه يوجب رفع احتمال المجاز أو يرجحه؟ التوكيد يوجب رفع احتمال المجاز أو أنه يرجحه؟ يخرج من كلام النحويين فيه قولان؛ ففي كتاب (التسهيل) لابن مالك أنه رافع، وكلام ابن عصفور وغيره يخالفه وهو الحق، وكلام إمام الحرمين يقتضيه، فإنه قال في (البرهان): "ومما زل فيه الناقلون عن الأشعري، ويقتضيه أن صيغة العموم مع القرائن تبقى مترددة، وهذا وإن صح يحمل على توابع العموم كالصيغ المؤكدة".**

**المراجع والمصادر**

1. **الإحكام في أصول الأحكام**

**سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد الآمدي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990م.**

1. **البرهان في أصول الفقه**

**عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق: عبد العظيم الديب، طبعة دار الوفاء، المنصورة، 1992م.**

1. **البحر المحيط في أصول الفقه**

**بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، 1988م.**

1. **تشنيف المسامع بجمع الجوامع**

**بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، تحقيق: عبد الله ربيع عبد الله و سيد عبد العزيز محمد، مؤسسة قرطبة، 1998م.**

1. **روضة الناظر وجنة المناظر**

**عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: عبد الكريم بن علي النملة، مكتبة الرشد، الرياض، 1997م.**

1. **شرح الكوكب المنير**

**محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن النجار، تحقيق: محمد الزحيلي و نزيه حماد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1982م.**

1. **الكاشف عن المحصول في علم الأصول**

**محمد بن محمود بن عباد الأصفهاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، 1998م.**

1. **المحصول في علم الأصول**

**فخر الرازي محمد بن عمر بن الحسين الرازي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م.**

1. **المعتمد في أصول الفقه**

**أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري، تقديم وضبط: خليل الميس، دار الكتب العلمية، 1983م.**

1. **نفائس الأصول في شرح المحصول**

**أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي، مكتبة نزار مصطفى الباز، 1995م.**

1. **نهاية السول شرح منهاج الوصول**

**جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي، تحقيق: شعبان إسماعيل، دار ابن حزم، بيروت، 1999م.**

1. **التحبير شرح التحرير في أصول الفقه**

**أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين وآخرون، مكتبة الرشد، الرياض 2000م.**

1. **رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب**

**تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، عالم الكتب، 1999م.**